مؤقت

مجلس الأمن

السنة السادسة والخمسون

الجلسة **٤٣٩٢ (الاستئناف ١)**

يوم الجمعة، ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد راين	(أيرلندا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد غرانوفسكي
	أوكرانيا	السيد كروخمال
	بنغلاديش	السيد أمين
	تونس	السيد الجراندي
	جامايكا	الآنسة دورانت
	سنغافورة	السيد محبوباني
	الصين	السيد وانغ ينغفان
	فرنسا	السيد لفيت
	كولومبيا	السيد فالديفيسو
	مالي	السيد عون
	موريشيوس	السيدكونجول
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد إلدن
	النرويج	السيد كولبي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد روزنبلات

جدول الأعمال

الحالة في الصومال

تقرير الأمين العام عن الحالة في الصومال (S/2001/963)

01-59136 (A)
0159136

استؤنفت الجلسة الساعة ١٥/١٥

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي على قائمتي ممثل اليابان. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد موتومورا (اليابان) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكركم سيدي الرئيس على إتاحة الفرصة لي لأشارك في مناقشة اليوم حول هذا الموضوع الهام. وأود أيضا أن أشكر ممثل الأمين العام ورئيس وزراء الصومال على بيانيهما عن الحالة الراهنة في الصومال.

اسمحوا لي أن أبدأ بالإشادة بحكومة جيبوتي على الجهود المضنية التي تبذلها لمساعدة شعب الصومال على حل نزاعه بالوسائل السلمية. وفي الحقيقة، انعقد مؤتمر السلام الوطني الصومالي في عرته، بجيبوتي، العام الماضي بمبادرة من الرئيس غويله، وهو المؤتمر الذي أدى في نهاية المطاف إلى تشكيل الحكومة الوطنية الانتقالية في الصومال. وتوفر جلسة مجلس الأمن الرسمية المعقودة اليوم فرصة قيِّمة للدول الأعضاء المهتمة لاستعراض التطورات التي حدثت في العام الماضي في الصومال.

قبل أن أعلق على التطورات السياسية والحالة الإنسانية، أود أن أعلن أن حكومة اليابان قررت اليوم أن تقدم، من خلال الأمم المتحدة، مساعدة تصل إلى ٤,٨ مليون دولار في مجالي المصالحة الوطنية والمساعدة الإنسانية. وسأصف أثناء ملاحظاتي الطريقة التي ستستخدم فيها هذه المساعدة.

إن الانقسامات العميقة الجذور بين القبائل والأطماع المتعارضة للمجموعات المسلحة المنتمية للقبائل تسبب للصوماليين معاناة لا توصف وتشكل العقبة الرئيسية أمام إعادة توحيد البلد. ومع أن الحكومة الوطنية الانتقالية شُكِّلت نتيجة جهود المصالحة الوطنية بمشاركة على مستوى القاعدة، فإن المواجهة المسلحة بين القبائل لم تتضاءل، كما أن توزيع السلطات بينها يبدو غير مستقر بصورة متزايدة. فقد شكل بعض أمراء الحرب ائتلافات لمحاربة الحكومة الوطنية الانتقالية. وفي نفس الوقت، لا تزال المناطق الشمالية، ''أرض الصومال'' و ''بونتلاند''، ترفض الدخول في حوار مع الحكومة الوطنية الانتقالية، كما أنها في جيَّشان سياسي، حيث تتصارع المجموعات على السلطة السياسية الداخلية داخل حكوماتها. وبالتالي، فإن الحالة في جميع أنحاء البلاد تظل هشة ومتقلبة للغاية.

ما فتئت اليابان تدعو إلى تسوية سياسية شاملة للتراع وإلى مصالحة وطنية، بهدف إقامة دولة صومالية موحدة. ونرى أن تشكيل الحكومة الوطنية الانتقالية لا يعدو كونه الخطوة الأولى في مهمة المصالحة الوطنية الشاقة. وبناء دولة نيابية فعالة ودائمة سيكون أصعب كثيرا؛ ولا يمكن تحقيق ذلك إلا بالتزام وموافقة الشعب الصومالي نفسه، وكذلك بمساعدة مناسبة من المجتمع الدولي.

وفي ظل هذه الظروف، ستتطلب إعادة تأهيل الصومال نهجا يسعى إلى إعادة بناء النظام السياسي الصومالي من القاعدة إلى القمة، بما في ذلك دعم الكيانات التي تظهر في أنحاء مختلفة من البلد من خلال عملية تشاركية. ولذلك، فإن اليابان مهتمة بتعزيز دور المجتمع المدني في بناء السلام وعملية المصالحة التي تليها. ولتحقيق هذه الغاية، يسرني أن أعلن اليوم أن اليابان ستقدم ٠٠٠ ٥٠٠ دولار أمريكي لمشروع تنفذه منظمة تسمى ''مشروع المجتمعات التي مزقتها الحروب''، وهي منظمة غير حكومية. وستقدم هذه المساهمة من خلال صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للصومال.

الصومال بلد خربه الصراع و الجفاف والفيضانات والأوبئة والمجاعة وعدم وجود حكومة. وقد شرد العديد من

شعبه؛ ويعاني الشعب كله من فقر طاحن. وهذه الحالة الإنسانية المأساوية تثير عميق القلق للمجتمع الدولي، ويجب أن تحظى باهتمامه.

وتشيد اليابان بالجهود الشجاعة والدؤوبة التي يبذلها العاملون في هذا الوضع غير المستقر والصعب، وتصر على توفير الحماية الكافية لهم. إن إقدام أعضاء المجموعات المسلحة على اختطاف أعضاء المنظمات غير الحكومية وموظفي الأمم المتحدة وصندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومنظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في آذار/مارس من هذا العام جريمة بشعة لا يمكن السكوت عليها. وينبغي أن يدعو المجتمع الدولي، لا سيما مجلس الأمن، جميع الأطراف إلى الاعتراف بحياد وكالات الإغاثة والمنظمات غير الحكومية، وإلى التعاون مع موظفيها وضمان سلامتهم.

وأود أيضا أن أشيد بالأنشطة الفعالة والمفيدة جدا التي تقوم بها وكالات المساعدة الإنسانية التابعة للأمم المتحدة، مثل مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين وبرنامج الغذاء العالمي واليونيسيف، التي تنسق أنشطتها بإدارة قديرة من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. وتقدم اليابان، من جانبها، مساعدة طارئة، بصورة رئيسية من خلال برنامج الغذاء العالمي ومفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين، للمساعدة على تخفيف محنة الشعب الصومالي.

واليابان تولي أهمية كبيرة للاحتياجات التعليمية والتدريبية لأبناء الأسر المشردة. ففضلا عن المساعدة في إعالة أسرهم سيقومون بمهام المصالحة الوطنية والتأهيل في المستقبل. ولذا يسرني أن أعلن أن اليابان سوف تقدم - وهنا أيضا عن طريق صندوق الأمم المتحدة الاستئماني - دعما ماليا قدره ٣,٩ ملايين دولار لمشروع اليونيسيف في الصومال، الذي يتيح الفرص التعليمية للأطفال ويعدهم لاستعادة السلام والقانون والنظام. وقد قررت اليابان مؤخرا فضلا عن ذلك أن تقدم مساعدة طارئة تصل إلى ٤٢٠ ٠٠٠ دولار استجابة لنداء برنامج الأغذية العالمي من أجل المساعدة في تخفيف آثار الجفاف.

وفيما يتعلق بالطلب الذي تضمنه بيان مجلس الأمن الرئاسي في ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ - بأن يعد الأمين العام اقتراحا بإيفاد بعثة لبناء السلام في الصومال بعد انتهاء الصراع - فإن اليابان تؤيد الرأي المعرب عنه في تقرير الأمين العام الأخير بأنه نظرا إلى أن الحالة الأمنية غير مطمئنة، من السابق للأوان إنشاء بعثة من هذا القبيل في هذا الوقت.

وفي غضون ذلك ستواصل اليابان متابعة الحالة في الصومال عن كثب. ونحن على استعداد للاستجابة للاحتياجات الماسة الإنسانية والطارئة لدى وجودها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي على قائمتي هو ممثل بلجيكا. فأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد دي رويت (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. إن بلدان أوروبا الوسطى والشرقية المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي - إستونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا، والبلدان المنتسبة، تركيا وقبرص ومالطة، فضلا عن آيسلندا البلد العضو في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة من المنطقة الاقتصادية الأوروبية، تؤيد هذا البيان.

إن الاتحاد الأوروبي يرحب ترحيبا حارا بالمناقشة العامة اليوم عن الصومال وبالفرصة التي تتيحها للدول الأعضاء للمشاركة في تقييم الحالة في الصومال وبأفكارها عن دور الأمم المتحدة هناك وفي القرن الأفريقي ككل.

كما أرحب بوجود رئيس وزراء حكومة الصومال الانتقالية، غلايض وأشكره على بيانه المفيد والغني بالمعلومات

فالحكومة الانتقالية قائمة منذ قرابة عام، أي الثلث من ولايتها - وكان عليها أن تواجه مشاكل كثيرة كما يتضح من المناقشة اليوم. والاتحاد الأوروبي يجدد مناشدته للحكومة الانتقالية أن تواصل جهودها في سبيل المصالحة الوطنية بروح توفيق حقيقية، وذلك بالطرق السلمية ومع الاحترام الواجب لكل الكيانات التي حققت قدرا من الاستقرار. ويشجع الاتحاد الأوروبي كل الأطراف في الصومال التي لم تشارك بعد في عملية عرته على أن تدخل في حوار بروح التوفيق الحقيقية نفسها، بغية تعزيز واستكمال عملية المصالحة بين كل الصوماليين.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بإنشاء لجنة وطنية للمصالحة وتسوية الممتلكات. ولا بد أن تعمل تلك اللجنة بصورة مستقلة عن الحكومة وأن تكون محفلا هاما للحوار مملوكا لكل الصوماليين ومدعوما من المجتمع الدولي. ووفق ما اقترحه محفل الشركاء التابع للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية فإن التعاون الوظيفي بين شتى الكيانات السياسية والإدارية يمثل تدبيرا هاما من تدابير بناء الثقة.

أما عن حقوق الإنسان فإن الاتحاد الأوروبي يرى أن الجرائم التي ارتكبت إبان الحرب الأهلية في أواخر الثمانينات يجب ألا تمر بلا عقاب. فلا بد من تعزيز إقامة العدل كي يتسنى إجراء محاكمات عادلة لمرتكبي تلك الجرائم.

ويظل الاتحاد الأوروبي يشعر بالقلق البالغ إزاء الحالة الأمنية في الصومال وفي مقديشيو بوجه خاص. فالاعتداءات على المدنيين وعلى موظفي المنظمات الإنسانية لا يمكن قبولها ولا بد أن تتوقف. أما المنظمات غير الحكومية فهي تؤدي عملا مثاليا في ظروف صعبة ونحن نشيد بجهودها. كما أن الاتحاد الأوروبي قلق إزاء وجود كثير من الألغام المضادة للأفراد في عدة مناطق. فهذه الألغام تشكل خطرا داهما، لا على السكان الصوماليين ككل بل على موظفي الجهات الإنسانية العاملة هناك أيضا. ومن ثم فمن المهم أن يعاد فتح مطار وميناء مقديشيو حتى يتسنى إدخال المعونة الإنسانية وتلافي إطالة فترة العزلة السياسية للصومال.

واسمحوا لي أن أتناول قضية تثار كثيرا في الأخبار في هذه اللحظة: هي الإرهاب. فالاتحاد الأوروبي يحث الحكومة الانتقالية على التعاون مع اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب، ومع حكومة الولايات المتحدة بشأن هذه المسألة. والاتحاد الأوروبي ذاته يدرس الآن أفضل كيفية لمساعدة الحكومة الانتقالية على الاستجابة لطلبات لجنة مكافحة الإرهاب.

والحالة في الصومال ترتبط ارتباطا وثيقا بالحالة في جيرانها. ولكي يمكن إحلال السلام في القرن الأفريقي يدعو الاتحاد الأوروبي إلى استئناف الصلات السياسية بين الحكومة الانتقالية وجيرانها، وخاصة إثيوبيا. وينبغي أن تكف دول المنطقة عن التدخل العسكري في الصومال أو اتخاذ أي مبادرة أخرى يمكن أن تمس سيادة ذلك البلد واستقلاله السياسي ووحدته. فينبغي أيضا أن يتوقف الاتجار بالأسلحة.

ويطالب الاتحاد الأوروبي مجددا البلدان المعنية بأن تحترم الحظر على الأسلحة الذي فرضه مجلس الأمن؛ وهو يؤيد كل الجهود الإقليمية المبذولة لإيجاد حل سياسي للمسألة الصومالية، وخاصة الجهود التي تبذلها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية ومنظمة الوحدة الأفريقية. ويتفق الاتحاد الأوروبي مع الأمين العام على أن تنسيق الجهود بين النشطاء الخارجيين لا يزال مطلوبا وأن من الممكن أن يفيد إنشاء آلية استشارية في هذا الصدد. أما فكرة الأمين العام إنشاء لجنة أصدقاء الصومال فهي جديرة بالدراسة.

ويحيط الاتحاد الأوروبي علما بالتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام. ففي بداية هذا العام كان مجلس الأمن يريد إيفاد بعثة لبناء السلام تنشأ في الصومال وطلب إلى الأمين العام تقديم اقتراح في هذا الشأن. والأمين العام يرى حاليا في هذه المرحلة أن شروط إرسال بعثة من هذا القبيل لم تستوف. والشواغل الأمنية باقية. ونحن نوافق الأمين العام على إجراء استعراض دقيق للحالة الأمنية. ونؤيد إجراء تقييم أمني جديد.

وينبغي أن تضاعف كل أطراف الصراع جهودها لتوفير الظروف الملائمة لانتشار الموظفين الدوليين. وبالتوازي مع هذا يجب على الأفراد والبلدان ممن لهم تأثير على الأطراف المعنية أن يعملوا أيضا ولا بد من استغلال سبل جديدة على وجه السرعة لإخراج الصومال من ورطته الحالية والتمكين من إحلال سلام دائم.

ويشارك الاتحاد الأوروبي جماعيا وعن طريق المعونة الثنائية من دوله الأعضاء في تعمير البلد. وهو على استعداد لدراسة إمكانيات بناء المؤسسات ودعم إقامة حكم صالح. وقد أحطنا علما بالاحتياجات التي أعربت عنها الحكومة الانتقالية فيما يتعلق بتدريب الشرطة وإنشاء إدارات إقليمية على النحو المتوخى في الميثاق الوطني الانتقالي.

ويظل البحث قائما عن حل دائم للصومال. فعلى الأطراف أن تضم جهودها على وجه السرعة حتى يمكن إحلال السلام. ولا بد أن يكون السلام أكثر إغراء للأطراف المعنية من استمرار صراع مستتر له عواقبه الوخيمة على السكان. ونرجو أن تتعاون الأمم المتحدة وبلدان المنطقة وسائر البلدان المهتمة بالاستقرار في القرن الأفريقي تعاونا كاملا لبلوغ هذا الهدف.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي على قائمتي ممثل نيجيريا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد مبانيفو (نيجيريا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أستهل بياني بتهنئتكم، سيدي، وجمهورية أيرلندا، على تقلدكم رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الأول/أكتوبر. وبالمثل، أود أن أهنئ سلفكم، السفير جان - دافيد لفيت، ممثل فرنسا، على رئاسته الناجحة جدا في شهر أيلول/سبتمبر.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أهنئ غينيا والكاميرون والجمهورية العربية السورية وبلغاريا والمكسيك على انتخابها أعضاء غير دائمين لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣. وتتطلع نيجيريا إلى العمل معها عن كثب، كما فعلت مع أعضاء المجلس الذين تنتهي فترة عضويتهم.

والقضية الهامة المعروضة على المجلس اليوم هي الصومال. فالحالة في الصومال لا تزال تشغل انتباه المجتمع الدولي، ومنظمتنا بصفة خاصة، كما شغلتهما طيلة العقد الماضي. وفي بيان رئاسي أصدره المجلس في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، أكد المجلس من جديد التزامه بالتوصل إلى تسوية شاملة ودائمة للحالة في الصومال، مع مراعاة احترام سيادة الصومال وسلامته الإقليمية واستقلاله السياسي ووحدته، وفقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وأعرب المجلس كذلك عن قلقه إزاء غياب سلطة مركزية، مما تسبب في تفاقم الحالة السياسية والاقتصادية والأمنية الحرجة في البلد.

وبالنظر إلى محنة هذه الدولة العضو في منظمتنا، وإلى الطريق المؤدي إلى حسم مشاكله، فإن الأمين العام، وفاء منه لولاية المجلس، قد قدم إلى المجلس أحدث تقاريره عن الحالة في الصومال.

وفي الفترة بين إصدار التقرير الحالي، المتضمن في الوثيقة S/2001/963 والتقرير السابق، المتضمن في الوثيقة S/2000/1211، الصادر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، حدثت تطورات هامة في الصومال. وتطورت الحالة

السياسية الداخلية إلى حد أن بدأت الحكومة الوطنية الانتقالية، بقيادة الرئيس عبد القاسم صلاح حسن، في الأخذ بزمام الأمور وأرست البنيتين التحتيتين للإدارة ولتسيير أمور الدولة. ومن الأمثلة الحية والطيبة على ذلك التطور الحميد وجود الممثل الدائم للصومال بيننا. ومما لا شك فيه أن من البشائر الحسنة أنه بعد سنوات طويلة من توقف التمثيل الفعال للصومال، تمكن في نهاية المطاف من إرسال سفير إلى الأمم المتحدة. والسيد علي خليف غلايض، رئيس وزراء الصومال، موجود كذلك في هذه القاعة العظيمة اليوم، يشارك في هذه المناقشة بشأن بلده، ويستمع إليها.

ويود وفد بلادي أن يؤكد من جديد دعمه لعملية السلام التي جعلت الحالة الجارية ممكنة. وفي هذا الصدد، تود نيجيريا أن تشيد بالرئيس غويله، رئيس جيبوتي، على مبادرات السلام الدؤوبة والمخلصة التي اتخذها بالنسبة للصومال، والتي أدت مباشرة إلى إنشاء الحكومة الوطنية الانتقالية. ومن الجدير بالذكر والثناء أن هذه المبادرة المثمرة حازت على دعم الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي.

وفي المهمة المضنية بشكل واضح للتحرك قدما بعملية السلام وتهيئة بيئة أكثر استقرارا في البلد، فإن مما يستحق الثناء نزوع الحكومة الوطنية الانتقالية إلى الوصول إلى جميع الأطراف وحملها على المشاركة وقبول سلطتها وتحكمها في البلد بأسره. وتعتقد نيجيريا أن جميع الصوماليين، بوصفهم من أصحاب المصلحة في إرساء السلام في بلدهم، يجب أن ينحوا جانبا جميع الاعتبارات الضيقة وأن يشاركوا في الحوار مشاركة كاملة. ويرى وفد بلادي أن هذا سيمهد الطريق لإرساء السلام الدائم والاستقرار وإعادة التأهيل الوطني والإعمار في الصومال. وأكد هذا الموقف زعماء أفريقيا في مؤتمر القمة السابع والثلاثين لمنظمة الوحدة الأفريقية، الذي عقد في لوساكا، زامبيا، في تموز/يوليه ٢٠٠١. وأكد مؤتمر القمة من جديد التزام أفريقيا بوحدة الصومال وسلامته الإقليمية وسيادته. وأعرب عن دعمه لعملية عرته وطالب الحكومة الوطنية الانتقالية بتكثيف الجهود بحيث يجري البناء عليها بدعم من الأمم المتحدة، بالتعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

وفيما يتعلق بقضية الحالة الإنسانية والإنمائية في الصومال، واستجابة المجتمع الدولي لها، يقدم تقرير الأمين العام تقديرا مروعا ومزعجا. فقد تدهور الأمن الغذائي في البلد، وبخاصة في الجزء الجنوبي، نتيجة لمجموعة من العوامل، مثل الجفاف وغيره من المسببات الطبيعية. ونتيجة لذلك، هناك ما يقدر بـ ٧٥٠ ٠٠٠ نسمة يتعرضون لخطر المجاعة ولهذا، فهم في حاجة إلى المساعدات الغذائية الدولية. ويضاعف من هذه الحالة تفشي الأمراض، مثل الكوليرا، فضلا عن نقص المياه والبنية التحتية الأساسية. ورغم أن الأمم المتحدة وشركاءها يسهمون في التخفيف من حدة هذه الحالة الطارئة، فهناك الكثير مما يجب الاضطلاع به إذا كان للتحديات الإنسانية والإنمائية التي يواجهها الصومال أن تعالج معالجة تامة وإذا كان للحكومة الوطنية الانتقالية أن تعطي الفرصة للنضال من أجل توطيد السلام في البلد.

وفي هذا الصدد، من المزعج بصفة خاصة أنه، وفقا لتقرير الأمين العام، لم تقدم الدول الأعضاء إلا ٢٠,٧ مليون دولار أي ١٦ في المائة من الـ ١٢٦ مليون دولار المطلوبة للنداء الموحد المشترك بين الوكالات لعام ٢٠٠١. وهذه المساعدة، كما نعرف جميعنا، مطلوبة للأنشطة الإنسانية والإنمائية ولأنشطة الإنعاش في البلد.

ويؤكد تقرير الأمين العام كذلك أن حالة الأمن في الصومال لم تتحسن منذ شهر شباط/فبراير، عندما أجري تقييم أمني لمقديشو في تاريخ مبكر. وينتهي التقرير في الفقرة ٧٢ إلى أن الوقت لم يحن بعد لإقامة مكتب للأمم المتحدة في الصومال لبناء السلام بعد انتهاء الصراع، حيث أنه لا توجد ”أي سلطة في البلد باستطاعتها أن تضمن للأمم المتحدة الأمن والتحرك بدون عراقيل حتى في مقديشو“.

والسؤال الذي قد يجري توجيهه هو ماذا يمكن وينبغي للأمم المتحدة وللمجتمع الدولي بصفة عامة الاضطلاع به لمساعدة الصومال خلال فترة الانتقال الدقيقة والحرجة هذه. وأعتقد اعتقادا جازما أنه يجب إيلاء الدعم والتشجيع الكاملين لعملية السلام. ويرى وفد بلادي أن إحدى الطرق المؤكدة لتقديم هذا الدعم ستكون من خلال تعبئة الموارد المادية اللازمة، فضلا عن اتخاذ خطوات رمزية وقوية في نفس الوقت لصالح عملية السلام.

ويجب أن يكون السلام جذابا للجميع ولا يقاوم، بمن فيهم أولئك الذين لا يهتمون كثيرا بقبوله إن لم يجر تقديمه على هذا النحو. وتعتقد نيجيريا أن الأمم المتحدة يجب أن تقود الطريق وأن تتصدر هذه الجهود. ويجب النظر إلى بناء السلام بعد انتهاء الصراع على أنه تحد ملح في الصومال إذا كان لهذا البلد أن يتمتع بالسلام الدائم.

وفي هذا الصدد، يحث وفد بلادي مجلس الأمن على الاضطلاع بإرسال بعثة عاجلة لتقصي الحقائق إلى الصومال لكي نتأكد من الحالة الميدانية. وهذه أوقات تبشر بالأمل للصومال. وقد انتظر الكثيرون منا هذه اللحظة أمدا طويلا. ويجب ألا نسمح لهذه الفرصة بأن تفلت منا. ويجب ألا نسمح للصومال أبدا بأن يشهد فظائع الماضي القريب مرة أخرى.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل نيجيريا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليَّ.

المتكلم التالي في قائمتي هو ممثل اليمن. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد الأشطل (اليمن) (تكلم بالعربية): أود في البداية أن أتقدم إليكم بخالص التهانئ لتوليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، فقد تميزت رئاستكم بالنشاط والمثابرة وهي بعض من مزاياكم الحميدة التي باتت معروفة للجميع. كما أود أن أتقدم بالشكر لسلفكم السيد جان دافيد لفيت - سفير فرنسا الذي أدار أعمال المجلس بطريقة مميزة.

دعوني أيضا أرحب بالسيد رئيس وزراء الصومال، وكذلك بممثل الأمين العام.

تربط اليمن بالصومال الشقيق حدود بحرية وأواصر من العلاقات التاريخية الحميمة، تتمثل بشبكة من الصلات السياسية والاقتصادية والتجارية والثقافية، فنحن في محيط إقليمي واحد، نتأثر ببعض ونؤثر على بعض. فانهيار الحكم المركزي في الصومال منذ أكثر من عشر سنوات لم يؤد إلى التشرذم الداخلي وانتشار الفوضى وتآكل مؤسسات الدولة وانعدام الأمن فحسب، بل إنه قد خلق مناخا من عدم الاستقرار الإقليمي - حيث ازدهرت تجارة الأسلحة وعشعشت الاتجاهات المتطرفة، واتسعت عمليات التهريب والقرصنة البحرية، كما انتشرت تجارة المخدرات. يضاف إلى ذلك تدفق اللاجئين عبر الحدود الوطنية، فالسواحل اليمنية المترامية الأطراف تعج بأولئك المعذبين الذين يتعرضون للهلاك والغرق في بعض الأحيان. وفي خضم تلك الفوضى يعاني الشعب الصومالي الشقيق من تدهور مستوى الحياة وانعدام الخدمات الأساسية وانتشار الفقر والمرض.

إننا نتقدم لكم بخالص الشكر لعقد هذه الجلسة المفتوحة لمناقشة الوضع المتدهور في الصومال بعد أن أخذ العالم يتعود على تلاشي الدولة الصومالية وغياها، كما نتقدم بالشكر للسيد الأمين العام على تقريره عن الحالة في الصومال وكذلك الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لاستعادة الأمن والاستقرار ومواجهة المتطلبات الإنسانية والمعيشية هناك.

تمثل عملية عرته التي تبنتها جيبوتي نقطة مضيئة في شريط الأحداث الصومالية المحزنة. ففي ظل الانقسامات والحروب الداخلية والعنف المتواصل، جاءت عملية عرته لترفع لواء الوحدة وراية السلام، فسعت لجمع أكبر قدر من ممثلي المجتمع المدني، وأكدت على ضرورة اعتبار الحوار طريقا لاستتباب السلام واستعادة الوحدة الوطنية وبناء الدولة. ولأنها مثلت البديل للفوضى والحروب، فقد حظيت بتأييد شعبي واسع، كما بارك خطاها المجتمع الدولي، فتجلى ذلك بمشاركة الرئيس عبدي قاسم صلاد في القمة الألفية، فكانت تلك دفعة قوية في طريق استعادة السيادة الصومالية.

واليوم فإننا نشاطر الأمين العام رأيه في أهمية استكمال عملية عرته برغم الصعوبات التي تواجهها عملية إحلال السلام وبناء الدولة. كما نود أن نشجع الحوار بين الحكومة الوطنية الانتقالية والأطراف الصومالية الأخرى. ونؤكد في هذا المجال استعداد اليمن لبذل كل المساعي لتسهيل مثل ذلك الحوار الذي لا بد أن تدعمه الدول المجاورة والمنظمات الإقليمية، بما في ذلك جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية والمؤتمر الإسلامي، والاتحاد الأوروبي. ومن جانب آخر، فإننا ننظر بإيجابية إلى مقترح الأمين العام لإنشاء لجنة أصدقاء الصومال من أجل التركيز على السبل والوسائل الكفيلة باسترعاء الانتباه إلى احتياجات الصومال في مجال المصالحة الوطنية، بالإضافة إلى المساعدة على تعبئة الأموال من أجل الإصلاح والتنمية. كما نؤيد المقترح بإنشاء مكتب لبناء السلام في الصومال وقد يتطلب ذلك ذهاب لجنة لتقصي الحقائق.

مرة أخرى، نؤكد على دور الأمم المتحدة، ومجلس الأمن بالذات، في بذل كل الجهود لاستعادة الصومال سيادته وعافيته الوطنية - حتى يستتب الأمن والسلام في ذلك البلد الشقيق.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل اليمن على كلماته الرقيقة التي وجهها إليَّ.

المتكلم التالي المدرج في قائمتي هو ممثل إثيوبيا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد حسين (إثيوبيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أغتنم هذه الفرصة أولاً لتهنئتكم يا سيدي على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الأول/أكتوبر. ونعرب عن ترحيبنا أيضاً بعقد هذه المناقشة المفتوحة برئاستكم. كما أود أن أشكر الرئيس عن الشهر الماضي، سفير فرنسا لفيت، على المقدرة التي أبداها في قيادة أعمال المجلس. وغني عن القول إن أيرلندا وفرنسا كلتيهما ليستا فقط صديقتين لإثيوبيا، بل من أصدقاء أفريقيا أيضاً. أردت فقط أن أثبت ذلك في السجل.

وأرحب كما رحبت الوفود الأخرى التي سبقتني بدولة رئيس وزراء الصومال، السيد علي خليف غلايض. وقد وجدت ما جاء في بيانه مشجعاً.

ولقد قيل الكثير هنا، وهناك الكثير الذي لم يُقل. وأود أن أركز أكثر على الأمور القليلة التي لم يقلها أحد.

فلو نظرنا إلى العملية التي أدت إلى عقد مؤتمر عرته للسلام في الصومال برمتها، لوجدنا أنه كانت تسبقها عمليات كما أشار البعض، ولكن هذه العمليات كانت

أيضاً أصيلة للغاية. وقد جرت هذه العمليات في جيبوتي. والواقع أن أول عملية بشأن الصومال جرت في عام ١٩٩١. وعقدت في جيبوتي. وعقد غيرها في إثيوبيا وكينيا وليبيا ومصر واليمن. وترى إثيوبيا أنها كانت جميعاً محاولات مخلصة لحل المسألة الصومالية لصالح شعب الصومال. ونرى أنها مهدت الطريق لما حدث في عرته.

أريد تسجيل ذلك في المحضر، لأنه على ما يبدو ليس مثبتاً في سجلات البعض، إذا حكمنا على أساس ما ذكروه. أو على الأقل إن لم يكن ذلك ما انطوى عليه كلام عدد كبير من المتكلمين، فهو ما انطوى عليه كلام واحد أو اثنين منهم.

وقد دعمت إثيوبيا عملية عرته منذ البداية. وأريد أن يثبت في سجل المجلس أن ثمة رمزاً حتى في المكان الذي عقد فيه الاجتماع، ذلك أن إثيوبيا هي التي وفرت الخيمة المكيفة الهواء. وقد كلفتنا مبلغاً يتجاوز ٠٠٠ ٢٥٠ دولار. وقد لا يبدو هذا للكثيرين قدراً كبيراً من المال، ولكنه كان مبلغاً كبيراً لبلد فقير مثل إثيوبيا. وما زلنا ندعم عملية عرته. ونرى أن تلك العملية شكلت خطوة للأمام من أجل إرساء السلام وتحقيق المصالحة في الصومال.

لقد عملنا جاهدين حتى لا تنهار هذه العملية. والواقع أننا إذا نظرنا إلى الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد) وإلى دولها الأعضاء، لوجدنا أن إثيوبيا لعبت دورا بالغ الأهمية، وفي أوقات حرجة لعبت دورا رياديا لكفالة أن تنضم جميع الأطراف.

إن الموقف الأخير للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد) بشأن هذه المسألة تم اعتماده في الخرطوم في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، عندما شارك رئيس دولة من الصومال في أحد اجتماعاتها لأول مرة بعد غياب دام ١٠ سنوات. وحتى لا يكون هناك خلط، أود أن استشهد بالأساس الذي يستند إليه موقف الهيئة الوارد في قرار يقول فيه رؤساء الدول والحكومات إننا:

”١ - **نؤكد** أن مؤتمر عرتا للسلام الذي أفضى إلى إنشاء الحكومة الصومالية الانتقالية يمثل إنجازا كبيرا في عملية السلام في الصومال؛

”٢ - **نحث** الحكومة الانتقالية وجميع الأطراف والإدارات في الصومال على تهيئة الظروف الملائمة من أجل انضمام الأطراف التي لم تشترك في مؤتمر عرتا إلى عملية السلام، بهدف توسيع نطاق عملية المصالحة الوطنية وتعميقها؛

”٣ - **نصر** على مواصلة عملية السلام في الصومال وإتمامها عن طريق الحوار وليس باللجوء إلى استخدام القوة؛

”٤ - **نشجع** جيران الصومال والرئيس الحالي لإيغاد على إنشاء آلية تتيح لهم مواصلة تقديم المساعدة للصومال من أجل تحقيق السلام الكامل والمصالحة الوطنية والوحدة.

وهذه نقطة وردت أيضا في تقرير الأمين العام.

ويستطرد القرار على النحو التالي:

”٥ - **نؤكد** ضرورة اتخاذ جميع التدابير الضرورية لكفالة عدم قيام المجموعات المناوئة للسلام والأمن في المنطقة دون الإقليمية، باستخدام إقليم الصومال كنقطة انطلاق؛

”٦ - **نؤكد من جديد** التزام إيغاد بوحدة الصومال وسلامته الإقليمية؛

”٧ - **نرحب** بمشاركة الحكومة الصومالية الانتقالية في مداولات إيغاد وأنشطتها، واضعين في الاعتبار أنه سيتم إجراء تقييم منتظم ومتواصل

للتقدم المحرز في تحقيق السلام والمصالحة الوطنية في الصومال؛

"٨ – **ندعو** المجتمع الدولي على وجه الاستعجال إلى دعم عملية إعادة البناء في الصومال عن طريق تقديم المساعدة المباشرة للحكومة الانتقالية والمناطق التي حققت السلام والاستقرار من خلال الإدارة الذاتية، طالما التزمت بعملية السلام." (S/2001/120، المرفق الثاني)

وما يعنيه ضمنا موقف مؤتمر القمة هذا، وهو نفس موقف المنطقة ـ بما فيها الصومال، هو أنه إذا أريد أن تنجح الحكومة الانتقالية فلابد من انضمام الأطراف التي لم تشترك في المؤتمر. والواقع أن وفدا من الإيغاد قد أرسل إلى مقديشو، لمناقشة هذه المسألة مع الحكومة الوطنية الانتقالية، ولمواصلة عملية المصالحة. وفي ذلك الوقت رفضت الحكومة الانتقالية الدخول في هذه المناقشة لأسباب لا يعرفها غيرها. وأشارت إلى هذه الأطراف على أنها مجموعات من المتمردين وتجار الحروب، وقالت إنها ترفض التحدث معهم.

وما الذي حدث نتيجة لذلك؟ حذا حذوها آخرون وأعربوا عن رفضهم للحكومة الانتقالية، وأنكروا وجود شيء يدعى حكومة وطنية انتقالية، وأنها بالتالي لا تعدو أن تكون فصيلا آخر. لذا، لم تتمكن الحكومة الانتقالية من الذهاب أبعد من ذلك.

لقد كنا دائما نتوخى الشفافية. وكنا دائما واضحين. ولن أغير هذا الموقف اليوم. وأريد من المجلس أن يعلم أننا في المنطقة – وفي إثيوبيا بالذات، ولا يمكنني أن أتكلم إلا باسم إثيوبيا – نرى أن الحكومة الانتقالية نفسها لا تفكر بعقلية واحدة. ونعتقد أنها تضم، أساسا، ثلاث مجموعات، فهناك متطرفو الاتحاد والإصلاح والإخوان المسلمون. وهناك أيضا من هم على استعداد للمصالحة. والمجموعة الأولى كان لديها ما يسمى المحاكم الإسلامية وميلشياتها، وكان لديها مؤسسات مالية قوية من خلال عدد من الأنشطة. ولا داعي هنا إلى الدخول في التفاصيل، فأعتقد أن معظم أعضاء المجلس يعرفونها جيدا. وهناك مجموعة ثانية مستعدة للمصالحة ولكنها تفتقر إلى القوة المالية والعسكرية. وهناك مجموعة ثالثة تتأرجح بين هاتين المجموعتين وتستغل من قبل إحداهما أو الأخرى. ومن هنا، فعندما نتكلم مع الحكومة الوطنية الانتقالية نجد أنه لا توجد مجموعة واحدة يمكن أن نواصل معالجة المسائل معها، كما فعلنا.

ونحن مستعدون للمساعدة في هذا الوضع. وقد اقترحت النرويج أن تحاول إثيوبيا أن تيسر الأمور وتستخدم نفوذها. ونحن نقبل هذا الاقتراح،ومستعدون لتنفيذه. إلا أنه في ضوء هذه الحقائق، سنجد أن البعض، ولن أقول الكل، في الحكومة الوطنية الانتقالية لن يروق لهم ذلك، ولن يريحهم ذلك. بل إنني أقول إن هناك آخرين يمكن أن يقال عنهم إنهم "كاثوليكيون أكثر من البابا"؛ بل إنهم يمكن أن يتجاوزوا سلطات الحكومة الانتقالية. ولن نقبل هذا.

إننا لا ننحاز لأي طرف، سواء أكانت الحكومة الوطنية الانتقالية أم المجلس الصومالي للمصالحة والتجديد أم "الصوماليلاند" أم "البونتلاند" أم أية مجموعة أخرى. فإثيوبيا ليست مع الحكومة الوطنية الانتقالية ولا مع المجلس الصومالي للمصالحة والتجديد، ولا مع "الصوماليلاند" ولا مع "البونتلاند". إنها مع الصومال وشعب الصومال.

وفي الوقت الراهن لا نرى كما قال ممثل الولايات المتحدة ذات يوم إن مجموعة أو كيان يملك الشرعية السياسية أو يدعم أي مجموعة في جميع أنحاء الصومال. وإن عملية عرتا للسلام هي أفضل العمليات حتى الآن. غير أنها لا تزال عملية غير كاملة تلك التي تتحدث عنها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. وبالمناسبة ـ فإن المجلس الوطني

الانتقالي والميثاق يتحدثان أيضا عما أسفرت عنه عملية عرتا - وحتى أولئك الذين يدعون أننا لا ينبغي أن نتكلم مع هذا أو ذاك، فهم ليسو على حق. فلم تكن عملية عرتا كذلك. ولدينا الميثاق، ولدينا المواقف.

والبعض حاول أن يدعي إن المجلس الصومالي للمصالحة والتجديد يدعمه بلد واحد وأن بلدا واحدا أنشأه وأن بدا واحدا وراءه. إن تلك الإشارة موجهة إلى إثيوبيا. فلنطرح جانبا جميع المزاعم. ذلك لأن مجموعة اجتمعت في مكان يسمى عواسا في الجزء الجنوبي من إثيوبيا. و لم تكن تلك المرة الأولى التي تيسِّر فيها إثيوبيا اجتماعات للصوماليين. لقد اجتمعوا مرات عديدة. إن كل ما فعلناه هو التيسير لهذه الاجتماعات.

ولقد قال وزير خارجية الصومال، السيد إسماعيل محمد حوري، عن المجلس الصومالي للمصالحة والتجديد وذلك في حزيران/يونيه الماضي ما يلي:

"إن إثيوبيا منفتحة على الجميع. فالعديد من الصوماليين يأتون إلى أديس أبابا ويبحثون مسائل مع الإثيوبيين. والمجلس الصومالي جزء من ذلك. ونحن لا نكره أن تجري إثيوبيا مناقشات معهم، حيث أن ذلك جزء من عملية المصالحة والسلام".

هذا ما قاله وزير خارجية الحكومة الوطنية الانتقالية.

واليوم قال رئيس الوزراء، السيد علي خليف غلايض، إن الحكومة الصومالية ترحب بكل جهد إيجابي تبذله البلدان المجاورة والمجتمع العالمي، ويمكنه أن ييسر هذه العملية. ومضى قائلا إنهم كانوا على استعداد لمشاركة الذين هم خارج عملية عرتا عن طريق إجراء حوار ومفاوضات متواصلة. ونحن نرحب بهذا البيان، لكنني لا أرحب بالدلائل الصادرة عن وفود معينة ومؤداها أن أي دعم يقدم إلى المجلس الصومالي للمصالحة والتجديد أو أي اتصال معه يشبه إعادة تنشيط أمراء الحرب. وإننا لا نرى أن ذلك يفيد عملية المصالحة على الإطلاق. وما من بلد، وبخاصة إثيوبيا التي لها أطول حدود مع الصومال، يريد إحياء ذلك.

لقد وقعت أكبر المشاكل التي ظهرت خلال السنوات العشر الأخيرة على عاتق إثيوبيا، وهي بلد فقير. ومن هذه المشاكل الإرهاب وتحمل أعباء شعبنا - أشقائنا وشقيقاتنا - الذين جاءوا عبر الحدود. وإثيوبيا تعد أكبر معسكر لتجمع الصوماليين بعد الصومال نفسه في منطقة القرن الأفريقي أو في أي مكان آخر في العالم، حيث يوجد أكثر من ٥ ملايين صومالي، يحتلون ما يزيد على ربع مساحة الأراضي الإثيوبية. وتشكل إحدى المقاطعات الاتحادية ما يزيد على ربع مساحة إثيوبيا، وهذه هي المقاطعة التي جئت أنا نفسي منها. فأنا صومالي العرق. ويوجد أكثر من ٥ ملايين منَّا، أي أن عددنا يلي مباشرة عدد الصوماليين في الصومال نفسه، وبالتالي فإن الإثيوبيين هم الشعب الأكثر تضررا من ما يحدث في الصومال، وهم الأكثر حرصا على استقرار الصومال.

ومع ذلك، فإن ولاءنا وتأييدنا هما لشعب الصومال. ومن الضروري أن تشمل الحكومة الوطنية الانتقالية جميع الصوماليين، بما في ذلك مَن ليسوا جزءا من العملية الجارية على حد قول قمة دول الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. ويقول تقرير الأمين العام كما قال المجلس في مناسبات سابقة إنه لا بد من إشراك كل الذين لم يشتركوا بعد في هذه العملية.

فهل يجب أن ننتظر حتى يقبل الجميع عملية السلام تلك؟ كلا، لا بد لنا من أن نشرك كل الذين لديهم استعداد للمصالحة والسلام، سواء كانوا من المجلس الصومالي للمصالحة والتجديد، أو أي مجموعة أخرى، أو فُصيل من خارج الحكومة الوطنية الانتقالية. ويجب أن نتجاهل ونعزل

كل الذين لا يريدون السلام. ولن تكون عملية المصالحة في الصومال مكتملة إذا لم نشرك فيها كل هذه المجموعات التي ذكرتها.

هناك نقطة أخرى أو نقطتين أود التطرق إليهما قبل أن أختتم بياني. نهيب بمجلس الأمن أن يفرض حظرا على الأسلحة في الصومال. وهذه نقطة ذكرها البعض هنا. لقد استرعينا الانتباه في الماضي إلى حقيقة وجود أسلحة يجري شحنها إلى الصومال بالجو والبحر. وقد أدى ذلك إلى تفاقم الحالة في الصومال، ونتيجة لذلك، أصبحنا ضحايا لأعمال الإرهاب التي تمارس داخل أراضينا - في عمق إثيوبيا - من جانب مجموعات تأتي من الصومال، من بينها منظمة الاتحاد. هؤلاء الإرهابيون لا يخفون هويتهم وقد أعلنوا مسؤوليتهم عن الأعمال التي قاموا بها وتشمل: تفجيرات في عدة مبان حكومية، وزرع الألغام، ومهاجمة النقل بالسكك الحديدية والطرق. وهذه المجموعات توقفت أنشطتها ليس لأنها أدركت فجأة أن ما تفعله ليس شيئا مقبولا، وإنما توقفت - حتى الآن على الأقل - نتيجة للإجراءات التي اتخذتها إثيوبيا دفاعا عن النفس بعد أن تعرضت لهجماتها. لقد تصرفنا في عام ١٩٩٧ من خلال تدمير قواعد الإرهابيين داخل الصومال، وإحدى هذه القواعد كانت في مدينة لوق. وقد ضمّت ما لا يقل عن ٢٦ من الإرهابيين المتعددي الجنسيات الذين أتوا من خارج المنطقة. ويمكنني أن أتذكر عددا منهم، ومعظمهم ينتمون إلى نفس المجموعات التي تتكون منها القاعدة. وقد يحاول البعض منهم أن يبيع فكرة أن القاعدة والمجموعات الإرهابية الدولية لا وجود لها في الصومال؛ ونحن لا نوافق على ذلك. ولدينا أدلة كافية تؤيد رأينا هذا. وتقوم حكومة بلادي الآن باتخاذ إجراءات ترمي إلى توفير الأمن لأكثر من سفارة أجنبية في أديس أبابا نتيجة للتهديدات التي وجهتها هذه المجموعات فنحن لن نكون مثل أولئك الذين يخفون رؤوسهم في الرمال مثل النعام. بوسع البعض منكم أن يفعل ذلك لأن بلدانكم ليست مجاورة للصومال إذ أنها تبعد عن الصومال بآلاف الأميال. وفي ظل ما تشعرون به من طمأنينة يمكنكم الإدلاء ببيانات تبدو ممتازة في ظاهرها، ولكنها لا تساعد في الواقع في تحسين الحالة.

وأود أن أتطرق الآن إلى مسألة بالغة الخطورة تهم بشكل مباشر عامة الصوماليين - وهي مسألة حياة أو موت لهم. قد تنجم الاحتياجات الإنسانية الماسة نتيجة لعدد من العوامل، إلا أن أهم هذه العوامل هو الانتفاء الجزئي لتساقط الأمطار. وتأتي هذه الأمطار الرئيسية في فصل الصيف. ويحتاج مئات الآلاف من السكان في باكول وباي وغيدو وهيرا ومناطق أخرى عديدة في الشمال الشرقي من الصومال إلى مساعدة فورية. ونحن نناشد المجتمع الدولي أن يقدم المساعدة لتفادي حدوث مأساة في تلك المناطق.

وفي إثيوبيا، قمنا بالفعل بذلك لمساعدة آلاف اللاجئين الذين عبروا الحدود إلى الجزء الإثيوبي من المنطقة الصومالية في مقاطعتنا في واردر، وديغيهابور وغودي والمناطق المحيطة بتلك المنطقة. وهذه المناطق من إثيوبيا تعرضت أيضا للمعاناة. ونحن نحاول قدر استطاعتنا المساعدة في هذه الحالة بالذات.

وفي الختام، أقول فلنكن إيجابيين. وهناك بعض الوفود، مثل وفد النرويج قبلت أيضا ما أسميته بالشواغل المشروعة للبلدان المجاورة. فما من أحد يستطيع العمل على حدود يبلغ طولها ما يقرب من ٢ ٠٠٠ كيلومتر. ومن البلدان الأخرى التي تتعرض للمعاناة كينيا. وسوف يتكلم وفدها عن تلك المعاناة، وجيبوتي أيضا لها حدود مشتركة مع جزء من الصومال ينعم باستقرار كبير وهي حدود يبلغ طولها نحو ٧٠ كيلومترا. ومع ذلك فهي أيضا تعرضت للمعاناة بصورة أو بأخرى.

وبالنظر إلى كل ذلك، أناشد المجلس أن يراعي مصالح الشعب الصومالي بأكمله. ولهذا، نرحب بكل الخطوات الإيجابية التي ستتخذها الحكومة الوطنية الانتقالية في حدود مقدرتها. وأعتقد أنه ينبغي ألا تكون لدينا أية أوهام عن قدرتها على اتخاذ إجراءات ضد الإرهاب حتى لو رغبت في ذلك، نظرا لأنه – كما قلت من قبل – هناك البعض من داخل تلك الحكومة ممن يشكلون جزءا من تلك المشكلة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل إثيوبيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليَّ.

المتكلم التالي المدرج على قائمتي هو ممثل الجمهورية العربية السورية. أدعوه لشغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد مقداد (الجمهورية العربية السورية) (تكلم بالعربية): يطيب لي أن أهنئ بلدكم الصديق أيرلندا، وأن أهنئكم شخصيا بمناسبة ترؤسكم لأعمال مجلس الأمن لهذا الشهر، وعلى إتاحة هذه الفرصة للدول الأعضاء للتداول مرة أخرى في التطورات الجارية على الساحة الصومالية بهدف إيجاد حل لمأساة هذا الشعب الذي عانى طويلا من الحرب وآثارها المدمرة. كما أعبِّر عن تقديرنا للسيد السفير جان ديفيد لفيت، المندوب الدائم لفرنسا، على قيادته لمجلس الأمن خلال الشهر المنصرم. واسمحوا لنا أيضا أن نعبّر عن سعادتنا بوجود السيد علي خليف غلايض رئيس وزراء الحكومة الوطنية الانتقالية الصومالية والوفد المرافق له معنا في هذا الاجتماع الهام.

أجمعت الكلمات التي أُلقيت أمام مجلس الأمن في هذه الجلسة على أهمية إيلاء مزيد من اهتمام المجتمع الدولي بشكل عام، والأمم المتحدة بشكل خاص للحالة الصعبة المستمرة في الصومال. وتؤكد الجمهورية العربية السورية أن الوقت قد حان منذ زمن طويل لوضع حد للمأساة التي مر بها، ولا يزال، شعب الصومال الشقيق.

فلقد أدت الحرب الأهلية التي شهدها هذا البلد لسنوات طويلة إلى دمار في مختلف المجالات الإنسانية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وفي الوقت الذي بذل فيه المجتمع الدولي والأمم المتحدة جهودا بارزة لإيجاد حلول لمشاكل مشابهة شهدها العالم في أجزاء أخرى من القارة الأفريقية وفي البلقان وفي آسيا، فإننا نلاحظ أن الحالة في الصومال لم تحظ طيلة العشر سنوات الماضية بالاهتمام المطلوب، حيث بقي الشعب الصومالي يعاني من ويلات الحروب وآثارها المدمرة. وفي هذا المجال، بقيت عشرات القرارات والتوجهات التي أقرتها الأمم المتحدة للتعامل مع مناطق النزاعات والحروب المشابهة على الورق فقط في الحالة الصومالية. فأين الصومال ومواقف الأمم المتحدة المعلنة في مجالات حفظ السلام، وبناء السلام بعد انتهاء الأزمات، وضرورة وقف المجازر وانتهاكات حقوق الإنسان التي اعتمدتها الأمم المتحدة وأجهزتها المختلفة؟

لقد شهد الصومال وسط كل الخراب الذي حل به بارقة أمل تمثلت في نجاح المؤتمر الذي انعقد في عرته في جمهورية جيبوتي الشقيقة برعاية السيد الرئيس إسماعيل عمر غيله، والذي تداعت إليه أطراف هامة تمثل فئات واسعة من المجتمع الصومالي. وقد رحبت الجمهورية العربية السورية بما توصل إليه ممثلو الشعب الصومالي بتشكيل البرلمان المؤقت وانتخاب السيد عبد القاسم صلاد حسن رئيسا لجمهورية الصومال الديمقراطية. وقد اعتبر السيد فاروق الشرع، وزير خارجية الجمهورية العربية السورية، في البيان الذي ألقاه أمام الجمعية العامة في دورتها الخامسة والخمسين أن هذين الإنجازين هما ركيزتان أساسيتان لاستعادة مؤسسات الدولة الصومالية. ودعا السيد الوزير المجتمع الدولي إلى مضاعفة جهوده لتقديم المساعدات الفورية الكفيلة بتمكين الصومال من النهوض بمهام إعادة البناء والإعمار.

وتضامنا مع شعب الصومال الشقيق، اعتمد مؤتمر القمة العربي الذي انعقد في عمان في ٢٦ و ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠١ قرارا دعا فيه جميع فصائل الشعب الصومالي وشرائحه إلى التعاون إلى أقصى حد ممكن مع الرئيس المنتخب وحكومته لتحقيق الأمن والاستقرار والحفاظ على سلامة الصومال الإقليمية وإعمار البلد وإصلاحه. كما دعت القمة العربية إلى توفير مبلغ ٥٤ مليون دولار أمريكي من أجل استيعاب أفراد الميليشيات وإعادة توطينهم وإصلاح مؤسسات الدولة.

وقد قامت حكومة الصومال الوطنية الانتقالية بتحرك واسع على مختلف المستويات لضمان تحقيق المصالحة الوطنية وتأمين الدعم الإقليمي والعالمي لجهودها. وفي هذا الإطار، عبرت القمة السابعة والثلاثون لمنظمة الوحدة الأفريقية في لوساكا عن التزام المنظمة بوحدة وسيادة الصومال وسلامة أراضيها. كما أكد المجلس الوزاري للمنظمة التزام المنظمة بوحدة وسيادة الصومال وسلامة أراضيه، وأيد الجهود الرامية إلى تشكيل اللجنة الوطنية للمصالحة وإعادة الممتلكات.

لقد اطلع وفد سورية على التقرير الذي قدمه الأمين العام عن الحالة في الصومال، الصادر في الوثيقة S/2001/963 بتاريخ ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، ونعبر عن شكرنا للجهد الذي بذله الأمين العام وممثله لمساعدة الشعب الصومالي. وقد تضمن هذا التقرير الكثير من المعلومات عن مختلف التطورات التي شهدها الصومال منذ نهاية العام الماضي وحتى هذا اليوم. وقد عكس هذا التقرير بشكل دقيق الأوضاع الإنسانية والاقتصادية المتدهورة وحاجة عشرات الآلاف من الصوماليين للمساعدات الإنسانية العاجلة لإنقاذ حياتهم من خطر الموت. وقد أكد التقرير في عدد من الفقرات على أنه لا يمكن مواجهة الفقر المدقع، وانعدام فرص العمل، وانتفاء وجود البنى التحتية والخدمات الاجتماعية إلا بتوفير الموارد المالية والمادية الكافية. وقد أشار التقرير أيضا إلى أن البرامج المرتبطة بالحكومة الوطنية الانتقالية لم تتلق أي مساعدة من المانحين الدوليين، بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة.

ونظرا لأهمية تحقيق السلام في الصومال والحفاظ على سيادته ووحدته الإقليمية، فإن الجمهورية العربية السورية تتابع بكل ارتياح الجهود التي تبذلها الحكومة الوطنية الانتقالية الصومالية، وتدعو جميع الفصائل والفئات الصومالية للتعاون مع هذه الحكومة من خلال حوار وطني بناء يهدف إلى إعادة الأمن والاستقرار إلى هذا البلد. كما تناشد سورية جميع الدول المانحة لتقديم كافة أشكال الدعم لهذه الحكومة لتمكينها من تشغيل المؤسسات التي دمرتها الحرب الأهلية وإعادة بناء البنى التحتية التي تساهم في إعادة الحياة الطبيعية إلى هذا البلد.

وتؤمن سورية بأن إرسال بعثة من مجلس الأمن لتقييم الحالة على أرض الواقع وإعداد مقترحات محددة تساهم في تهيئة دور أكثر فعالية لمجلس الأمن والأمم المتحدة لمساعدة الحكومة على بسط سيادتها في الصومال، بما في ذلك نشر بعثة دولية لبناء السلم بهدف دعم الحكومة الوطنية الانتقالية، سيكون إسهاما حقيقيا وفعالا يظهر عزم المجتمع الدولي على إخراج الصومال من الأزمة التي يمر بها.

لقد طالت معاناة الشعب الصومالي، وعلى مجلس الأمن ألا يكتفي بالاستماع إلى التقارير والبيانات واعتماد القرارات التي لا تترجم عمليا على أرض الواقع. وقد حان الوقت الآن للعمل بشكل حاسم من أجل اتخاذ المواقف التي يمكن من خلالها تنفيذ المهمة الأساسية الملقاة على عاتق هذا المجلس الموقر، ألا وهي الحفاظ على الأمن والسلم في كل جزء من عالمنا، بما في ذلك في الصومال.

السيد النصر (قطر) (تكلم بالعربية): السيد الرئيس، يطيب لي في البداية أن أتقدم لسعادتكم بخالص التهنئة على ترؤسكم أعمال مجلس الأمن لهذا الشهر، متمنيا لكم كل التوفيق، في إدارة أعمال هذا المجلس، وكذلك أخص بالشكر ممثل فرنسا على ترؤسه لهذا المجلس الموقر في الشهر الماضي.

كما يسعدني أن أرحب بدولة السيد علي خليفة غلايض رئيس الوزراء بالحكومة الانتقالية الوطنية، معنا في هذه الجلسة.

لقد عاني شعب الصومال الكثير من جراء الحرب الأهلية التي عصفت به منذ أكثر من عشر سنوات والتي ترتب عليها تدخل عسكري دولي لغرض فرض السلام. إلا أنه، مع الأسف، لم تسفر هذه الجهود الدولية كذلك عن تحقيق مطالب الشعب الصومالي في البحث عن السلام.

ولقد كان لبعض القوى السياسية الموجودة في الصومال دورا قويا في عدم تمكن القوات الدولية من بسط السلام وإنشاء حكومة ائتلافية تضم جميع القوى السياسية فيه في ذلك الوقت.

الآن وبعد مؤتمر عرته للمصالحة الذي عقد في جمهورية جيبوتي الشقيقة والذي أسهمت حكومة دولة قطر في عقده وما تمخض عنه من انتخاب حكومة وطنية انتقالية بقيادة الرئيس عبد القاسم صلاد حسن، فإننا جميعا نتطلع إلى دور في دعم هذه الحكومة الوليدة، والتي نتمنى لها أن تتمكن من بسط سيطرتها وتوحيدها لكل أراضي الصومال تحت حكومة شرعية واحدة، وأن يعود الأمن والسلام إليها، وأن تستطيع الحكومة بقيادتها الجديدة أن تكسب وتقنع الأطراف والفصائل الأخرى بالدخول تحت مظلة ائتلاف الحكومة.

ونحن ندرك ما لصعوبة هذه المهمة الكبيرة الواقعة على مسؤولية الرئيس عبد القاسم صلاد حسن، في بسط الأمن، وذلك في ظل الظروف التي يعيشها الصومال. كما أن الفترة الطويلة للحرب الأهلية وانعكاساتها على التركيبة الاجتماعية في الصومال قد كرست تفكيك المجتمع الصومالي، وليس من السهل صهر الوحدة الوطنية مرة أخرى بسهولة وخاصة في ظل ضعف الإمكانيات والموارد المتوفرة للحكومة الحالية.

وما زال الصومال بحاجة ماسة إلى دعم دولي للحكومة الناشئة، ونعتقد أنه من المهم أن تتجاوب الأسرة الدولية في مجلسكم الموقر وهيئة الأمم المتحدة بشكل عام في دعم جهود الحكومة الحالية وذلك باتخاذ أولى الخطوات، وهي إرسال مبعوث للأمين العام للاطلاع عن كثب على الأوضاع الجارية هناك ومتابعة تطورات القضية الصومالية بمختلف جوانبها، وأن تشمل مهمته كذلك التنسيق مع دول الجوار ومع المنظمات الدولية والإقليمية المعنية.

كما يود وفد بلادي أن يؤكد على مجلس الأمن بأن يدعو إلى وحدة أراضي الصومال وأن يدعو الدول الأخرى بأن تكف عن التدخل في شؤونه الداخلية، وأن لا تشجع بعض الفصائل الانفصالية على زعزعة الأمن والاستقرار.

إن وفد بلادي يعتقد أن ترك الصومال على حاله وعدم حيازة الحكومة الحالية على الدعم الدولي ربما تحول إلى بؤرة للهاربين من العدالة الدولية والتي يسعى العالم الآن إلى القضاء عليها، ويكفي ما يجري في أفغانستان كتجربة مريرة يمر بها العالم.

ختاما، أرجو أن يقدر المجلس أهمية عودة الحياة الطبيعية إلى أرض الصومال الشقيق، وأن يبذل المجلس قصارى جهده في التفكير، أملا بإرسال بعثة من الأمم المتحدة لكي يطلع مجلسكم الموقر على الأوضاع الحقيقية لهذا

البلد الذي نتمنى أن يعمه السلام، وأن يكون عضوا فعالا من أعضاء الأسرة الدولية مرة أخرى.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل قطر على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي المراقب الدائم عن منظمة المؤتمر الإسلامي، سعادة السيد مختار لاماني، الذي وجه إليه المجلس الدعوة بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت. وأدعو السيد لاماني إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد لاماني (تكلم بالعربية): السيد الرئيس، أود أن أنتهز هذه الفرصة لأهنئكم على تبوئكم هذا المنصب الهام، منصب رئيس مجلس الأمن لشهر تشرين الأول/أكتوبر، ونحن على ثقة بأن المجلس في ظل قيادتكم القديرة سيضطلع بمسؤولياته بنجاح.

وأتقدم بالشكر كذلك على عقد هذه الجلسة المفتوحة التي تساعد على مواصلة المجتمع الدولي اهتمامه بالحالة في الصومال. ونأمل أن يستمر عقد هذه الجلسات المفتوحة لضمان الشفافية في عمل الأمم المتحدة، وبالذات مجلس الأمن، في عملية صنع القرار، وخاصة عمل مجلسكم الموقر.

لقد أعلن المجتمع الدولي ترحيبه بما تم إنجازه في مسار السلام والمصالحة الوطنية في الصومال، والذي تحقق بفضل دأب المنظمات الدولية والإقليمية وما تبذله من جهود، وكذلك بفضل جهود دول الجوار، لا سيما جمهورية جيبوتي التي لا بد لنا أن نشيد بدورها الفعال من أجل التوصل إلى تسوية سياسية دائمة للصراع في الصومال.

إننا نؤكد مجددا على اقتناعنا بضرورة مواصلة الأمم المتحدة لجهودها بالتعاون مع منظمة المؤتمر الإسلامي وجامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيجاد) وغيرها من المنظمات، بحثا عن سلام دائم في الصومال. ولا يفوتني هنا أن أشيد بالدور الجليل والجهود الكبيرة التي اضطلع، ويضطلع بها الأمين العام للأمم المتحدة، السيد كوفي عنان، في هذا المضمار.

إننا نتفق مع ما ورد في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة المتضمن في الوثيقة S/2001/963 من ضرورة استحداث آلية لتبادل المعلومات وتنسيق الجهود بين الأطراف الخارجية من أجل دعم البحث عن سلام دائم في الصومال، ونرحب باقتراحه الداعي إلى إنشاء لجنة لأصدقاء الصومال من أجل التركيز على السبل والوسائل الكفيلة باسترعاء الانتباه إلى احتياجات الشعب الصومالي في مجال المصالحة الوطنية بالإضافة إلى المساعدة على تعبئة الموارد اللازمة من أجل الإصلاح والتنمية.

ونحن نتفق مع السيد الأمين العام على ضرورة دعم عملية السلام في الصومال وبسط سيادة القانون وظهور مؤسسات سياسية وقضائية وطنية في الصومال. وكما ذكر الأمين العام في تقريره، فإن الحالة الأمنية في الصومال لم تتحسن وإنها لا تزال إلى حد كبير على ما كانت عليه. وبالتالي، فإنها لا تسمح بإقامة مكتب لبناء السلام في هذا البلد. وفي هذا السياق، نرى أن التواجد الفعلي للأمم المتحدة في المنطقة من شأنه المساعدة في التغلب على الصعاب القائمة وتذليلها.

لقد مكَّن نجاح مسار السلام والمصالحة الوطنية من انتخاب برلمان يمثل جميع الشرائح الاجتماعية في البلاد، وتعيين رئيس وحكومة للبلاد. وهنا نؤكد دعمنا للحكومة الوطنية الانتقالية في جهودها الرامية إلى استمرار عملية المصالحة الوطنية والإعمار في الصومال. ولهذا، ينبغي للمجتمع الدولي توفير المساعدة من أجل إعادة بناء الهياكل الأساسية والإدارية والمادية في الصومال.

وإنها لمناسبة جليلة حضور معالي السيد علي خليف غلايض، رئيس وزراء جمهورية الصومال لهذه الجلسة، وطرحه لقضية بلاده أمام مجلسكم الموقر.

وأعتقد أن علينا جميعا بذل الجهود لدعم الحكومة الصومالية حتى تتمكن من بسط سيطرتها على البلاد وإنهاء الوضع المأساوي الذي يعرفه الصومال نتيجة للصراعات الأهلية والطائفية التي عانى منها شعبه لفترة طويلة.

وفي هذا الصدد، نؤكد اقتناعنا بأن المسؤولية الأساسية والنهائية عن إحلال السلام والاستقرار الدائمين في الصومال تقع، بالدرجة الأولى، على عاتق الشعب الصومالي وقياداته، إلا أنه يتعين توفير الدعم لها من قِبل المجتمع الدولي.

لقد عانى الشعب الصومالي معاناة كبيرة ولفترة طويلة. ولقد آن الأوان لكي يرقى المجتمع الدولي إلى مستوى مسؤولياته في صون السلام والأمن، من خلال تقديم المساعدة الإنسانية، نظرا للحالة الإنسانية المتدهورة في الصومال. ويحدونا وطيد الأمل أن تواصل وكالات الأمم المتحدة وشركاؤها الدوليون أنشطتهم الإنسانية في الصومال، وتوسيعها لتخفيف معاناة الشعب الصومالي.

يمر العالم اليوم بمرحلة من الفوضى، ويسوده الشعور بعدم الارتياح. حروب، وإرهاب، وتخلُّف، وتعصب ديني، وتوتر وعدم استقرار. وينتابنا جميعا الشعور باضطراب الحياة الدولية. ويحاول مجتمعنا الدولي إعادة ترتيب أولوياته، وهذا يدفعنا إلى القول بأنه يجب عدم تأجيل حل أية قضية لأن كل قضايا السلم والأمن قضايا عاجلة وخطيرة ومتصلة. ومن هذا المنطلق فإن الوضع في الصومال يتطلب تدخل المجتمع الدولي من خلال الأمم المتحدة بشكل فوري لدعم المؤسسات الوطنية في الصومال، حتى يعم الأمن والاستقرار فيه ويتمكن من تحقيق تنميته الاقتصادية والاجتماعية.

في الختام، أود أن أشير إلى أن منظمة المؤتمر الإسلامي تؤكد من جديد ضرورة التزام المجتمع الدولي باحترام سيادة الصومال وسلامته الإقليمية واستقلاله السياسي ووحدته، وهي مبادئ أكدتها جميع المؤتمرات الإسلامية، سواء مؤتمرات القمة أو المؤتمرات الوزارية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السيد لاماني على كلماته الرقيقة التي وجّهها إليّ.

المتكلم التالي المدرج في قائمتي ممثل العراق. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد الدوري (العراق): سيدي الرئيس، اسمحوا لي في البداية بأن أتقدم لكم بالتهنئة الخالصة لتوليكم رئاسة المجلس خلال هذا الشهر. ونحن واثقون من حكمتكم وقدرتكم على النجاح في هذه المهمة العسيرة. كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر لسعادة سفير فرنسا على إدارته لرئاسة المجلس في الشهر الماضي.

ونود أن نعرب عن تقديرنا للأمين العام على تقريره بخصوص موضوعنا لهذا اليوم، وعن تقديرنا لبيان ممثل الأمين العام صباح هذا اليوم.

تقديرنا يذهب كذلك لحكومة جيبوتي الشقيقة على الجهد الذي بذلته من أجل شعب الصومال الشقيق ومساعدته على تجاوز محنته وتهيئة الجو المناسب لانتخاب قيادة وحكومة هذا الشعب الشقيق.

أخيرا أشعر بالحاجة للترحيب بالسيد رئيس وزراء حكومة الصومال الانتقالية وكذلك بالوفد المرافق له، باعتباره ممثلا لدولة الصومال الشقيق.

نحن نشارك في اجتماعات المجلس اليوم للتعبير عن مساندتنا لدولة الصومال الشقيقة وشعب الصومال الشقيق. ولنعبِّر، مع بقية الدول العربية، عن شواغلنا حول ضرورة أن

يعود الصومال كما كان، دولة موحدة كاملة الاستقلال والسيادة، قادرة على حماية المصالح الحيوية لأبناء الشعب الصومالي، بعد أن ساعدت عوامل الشر، الخارجية على وجه الخصوص والداخلية كذلك، على تدمير بنيته الاقتصادية وتمزيق وحدته الاجتماعية والسياسية.

إن دعم حكومة الصومال الانتقالية في تحقيق الوحدة والمصالحة الشاملة، وترسيخ الأمن والاستقرار وإعادة إعمار البلاد تعتبر من الأولويات التي نحث مجلس الأمن بصورة خاصة، والأمم المتحدة بصورة عامة، والمجتمع الدولي كذلك، على ضرورة الالتفات إليها بجدية انطلاقا من مبادئ الميثاق وأهدافه.

إن من شأن هذا التوجه أن يؤمِّن التوصل لحل بعض هذه الشواغل، ولكن تحويل هذه الشواغل إلى برامج يعني الحاجة إلى تخصيصات مالية كبيرة نتمنى أن تساعد الدول العربية على تأمين بعض منها، ولكننا في هذا المقام نذكِّر بمسؤولية المجتمع الدولي في التضامن مع الدول عموما وإبداء المساعدة المادية لها عند الحاجة لكي تتمكن من النهوض بواجباتها. وعليه، نكرر دعوتنا لمضاعفة الجهود من أجل تقديم المساعدات الفورية ليتمكن الصومال من إعادة البناء الاقتصادي والاجتماعي وتأمين الاستقرار والأمن.

إن تعيين الأمين العام لمبعوث خاص بالصومال يتولى متابعة تطورات القضية الصومالية من جميع جوانبها، وذلك بالتنسيق مع الحكومة الانتقالية، وكذلك مع دول الجوار، والمنظمات الدولية والإقليمية سيساعد قطعا في حل بعض المشاكل الهامة، خاصة مع الأطراف التي ما زالت خارج دائرة الوحدة الوطنية، كما يساعد في تثبيت مؤسسات الدولة من خلال تقديم المساعدات المالية والفنية من الصناديق المختصة.

إن حكومة الصومال الشقيق بحاجة اليوم، أكثر من أي وقت مضى، إلى صدق في التعامل، بعيدا عن الدخول في متاهات الحساسيات السياسية الدولية والاستقطاب الدولي والمصالح الضيقة. إن التعامل الدولي مع موضوع الصومال الشقيق بحيادية ونزاهة وموضوعية، بعيدا عن حساسيات الماضي القريب، وخاصة من جانب الأمم المتحدة، وهو أمر لا نشك فيه، سيكون عامل دفع باتجاه توحد المجتمع الصومالي بعد المصالحة الشاملة، وهو أمر تعمل حكومة الصومال الحالية الانتقالية على تركيزه وتكريسه باتجاه المستقبل.

إن فسح المجال اليوم أمام السيد رئيس وزراء حكومة الصومال الشقيق للحديث أمام المجلس وكذلك فتح باب المناقشة من خلال السماح للدول وبخاصة الدول العربية بإبداء ما لديها هو بحد ذاته موقف إيجابي نتمنى على المجلس أن يستمر عليه لمناقشة الحالات الإنسانية المماثلة التي يمكن أن يساهم حلها في استقرار السلم والأمن. لقد شعرنا اليوم من خلال استماعنا إلى بيانات بعض أعضاء المجلس بأن هناك ترددا واضحا مستندا إلى أسباب نعتبرها نحن ضرورية لتدخل المجلس لا لتردده، كما أشار إلى ذلك سفير الجماهيرية العربية الليبية صباح اليوم. إن التمسك بهذه المواقف المترددة لن يساعد أبدا في حل المشكلة الصومالية بل يشجع على تفاقمها. لذلك، نتمنى أن يصدر عن المجلس موقف أكثر إيجابية وبما يساعد الحكومة الانتقالية والشعب الصومالي على تجاوز صعوباته ومشاكله.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل العراق على كلماته الرقيقة التي وجهها إليَّ.

المتكلم التالي على قائمتي ممثل كينيا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد جلانغو (كينيا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني وأرى من واجبي أن أنتهز هذه الفرصة لمخاطبة المجلس بشأن تقرير الأمين العام عن الحالة في الصومال. إن هذا التقرير

الشامل هو محل أشد الترحيب من وفدي. كما نود أن نعرب عن تقديرنا للإحاطة الإعلامية المفصلة التي قدمها رئيس وزراء الحكومة الوطنية الانتقالية عن التطورات في الصومال والوسائل الكفيلة بمساعدتها.

ويرحب وفدي بكل إخلاص بعودة حكومة الصومال الوطنية الانتقالية إلى حظيرة المجتمع الدولي للاضطلاع بدورها باسم شعب الصومال، الذي حرم من هذه الفرصة مدة طويلة.

إن كينيا التي تربطها بالصومال أواصر الجوار، كما ذكر سفير إثيوبيا منذ دقائق، تعلم جيدا المشاكل التي تعرض لها الصومال منذ عام ١٩٩١. ولقد شاطرنا جارنا وصديقنا الآلام والدموع، ولذلك ، فإننا نواصل تأييدنا لجميع عمليات السلام الجارية، بما في ذلك المهمة التي تضطلع بها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية لتنفيذ الآليات المتفق عليها في قمة الخرطوم المعقودة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠.

وإن وفدي يضم صوته إلى النداء الذي وجهه سفير إثيوبيا منذ دقائق لتقديم المساعدة الإنسانية الفورية إلى ألوف اللاجئين في البلدان المجاورة، بما فيها كينيا.

وقد تم بذل العديد من الجهود عن طريق الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، ومنظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة للتوصل إلى حل دائم لمشكلة الصومال، التي نجمت عن انعدام وجود إدارة مركزية خلال السنوات العشر الماضية. أخيرا، وبعد أن طال العهد، بدأنا نرى الأمل المتجسد في حكومة الصومال الوطنية الانتقالية؛ و إننا من هذا المنطلق نرحب، بعد سنوات عديدة، برئيس الوزراء ورئيس حكومة الصومال الوطنية الانتقالية والممثل الدائم للصومال.

إن الأمين العام يشير في تقريره إلى أن

”الحالة الأمنية لا تسمح بإقامة مكتب لحفظ السلام في هذا البلد“. (S/2001/963، الفقرة ٧٢)

بيد أن وفدي يرحب باحتمال إنشاء لجنة لأصدقاء الصومال، على النحو المشار إليه في الفقرة ٦٦ من التقرير. وإن كينيا، بوصفها عضوا في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية ستكون مستعدة للمشاركة في أعمال تلك اللجنة مع الأعضاء الآخرين في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية.

أخيرا ، يطالب وفدي الأمم المتحدة بمضاعفة جهودها الرامية إلى مساعدة شعب وحكومة الصومال على العودة إلى الحياة الطبيعية في أسرع وقت ممكن عن طريق إنشاء مؤسسات وطنية عملية، وأجهزة أمنية وقانونية؛ وقبل كل شيء تيسير الانتعاش الاقتصادي والتنمية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل كينيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليَّ.

والآن أعطي الكلمة إلى السيد دافيد ستيفن للإجابة على الأسئلة التي طرحت في الجلسة.

السيد ستيفن (تكلم بالانكليزية): سوف أشير بإيجاز إلى عدد من المواضيع التي أشار إليها أعضاء المجلس في سياق المناقشة.

سأل ممثل موريشيوس عن تدفق الأسلحة، وما إذا كان لدينا أي تقدير لما إذا كان تدفق الأسلحة إلى البلد قد زاد أو قل. إن ولاية مكتبي الذي يقع في نيروبي، لا في الصومال، وموارده لم تسمح لنا لسوء الحظ برصد تدفق الأسلحة إلى البلد أو إلى خارجه. ومن وقت لآخر، تطلق ادعاءات عن ورود أسلحة إلى البلد. وتتمثل ممارستنا في حث الجهات التي تطلق هذه الادعاءات على إحالتها إلى اللجنة المنشأة بموجب القرار٧٣٣ (١٩٩٢). وأخشى أن

يكون ذلك هو كل ما نستطيع عمله كمكتب سياسي، بولايتنا ومواردنا الحالية.

بيد أن أعضاء المجلس سيلاحظون أننا ذكرنا في الفقرة ٥٤ من التقرير، أن رئيس جمهورية كينيا دانيال آراب موي قد أمر بفرض حظر على التبادل التجاري بين الصومال وكينيا في ٢٨ تموز/يوليه. وكان من أسباب هذا الحظر، كما أشارت التقارير، قلق الرئيس من تدفق الأسلحة إلى كينيا من الصومال. ومن الواضح الجلي أن تصبح الأسلحة، مع تفاقم الصراع، أكثر قيمة في البلد. لكن عندئذ، عندما تخف حدة الصراع فإن الأسلحة تتدفق على ما يبدو إلى خارج البلد.

وهذا هو أحد الأسباب التي تجعل البلدان المجاورة، كما لاحظ الأعضاء، تشعر بقلق شديد من مسألة تدفق الأسلحة من الصومال.

وقد أثار ممثل موريشيوس والرئيس، الذي كان يتحدث بصفته ممثلا لبلده، مسألة الأمن. وسأل ممثل موريشيوس عما إذا كان بوسعي أن أعطي تقديرا. وكما يعلم الأعضاء، الأمن مختلف تماما عن الأنشطة السياسية للأمانة العامة، ولا أدعي أنني أقدم رأيا يستند إلى المهارة والخبرة. ولكنني أستطيع القول بالنسبة لمقديشيو أنني زرت تلك المدينة في آذار/مارس قبل أسبوع من احتجاز الرهائن، وكان انطباعي في ذلك الوقت أنه كان يوجد قدر كبير من التوتر في المدينة. ولأسباب أمنية، لم أتمكن بعد ذلك من زيارة مقديشيو لمدة امتدت لحوالي ستة أشهر تقريبا، ولكنني عدت في ٧ أيلول/سبتمبر في زيارة قصيرة، وكان انطباعي - بغض النظر عن قيمته - أن المدينة كانت أقل توترا وأنه أحرز قدر من التقدم من حيث عمل الشرطة أثناء هذه الشهور.

وأثار عدد من الممثلين وأعضاء المجلس مسألة استجابة المانحين الضعيفة للحكومة الوطنية الانتقالية، كما أن ممثل بنغلاديش طلب تحديدا أن أعلق على هذه المسألة. من الواضح أن هذا السؤال ينبغي أن يوجه إلى المانحين؛ فأنا لا أستطيع أن أتحدث باسمهم. ولكنني أعتقد أن توقعات المانحين كانت متدنية نوعا ما في بداية العملية. فتجربة المانحين السابقة في الصومال لم تشجعهم على التفكير في أن هذا مشروع يرجح أن ينجح. ولكنني أعتقد أن عددا من المانحين يحاور الآن الحكومة الوطنية الانتقالية، وأن بعض المساعدات في الطريق.

أخيرا، سأل ممثل مالي وممثل بنغلاديش عن مجموعة الأصدقاء. كما يوضح التقرير، هذه المسألة مفتوحة لمزيد من المشاورات. لا يوجد مخطط. ولم توضع خطة، وأنا واثق من أن الأمين العام، عندما يبدأ مشاوراته، سيأخذ في الحسبان التعليقات والملاحظات التي أبديت في هذا الحوار، بما في ذلك عرض أعضاء عديدين المشاركة في هذا النشاط.

ولكنها مصممة لغرضين أساسيين. الأول هو المساعدة في وضع نهج موحد، وهو ما جرى تحديده بأنه المشاكل في الإطار الصومالي - بعبارة أخرى، لتتمكن البلدان التي لها مصلحة من الاطلاع على الحجج وفهم وجهات نظر البلدان الأخرى؛ ويتمثل الثاني ببساطة بمسألة تبادل المعلومات في سياقات أخرى. وأنا أفكر بأنغولا، التي ذكرها رئيس الوزراء الصومالي كما أعتقد، ولكن في أمريكا الوسطى أيضا - السلفادور وغواتيمالا - حيث كان لتبادل المعلومات وظيفة قيمة جدا لمجموعات الصداقة هذه، أو أصدقاء الأمين العام، كما كانت تسمى.

أعتقد أنني غطيت كل شيء.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السيد ستيفين على ما قدمه من إيضاح.

أعطي الكلمة لرئيس وزراء الصومال، السيد علي خليف غلايض.

السيد غلايض (الصومال) (تكلم بالانكليزية): أتوق إلى تقديم الشكر لأعضاء المجلس والممثلين الآخرين، الذين كانوا لطيفين جدا ورحبوا بحرارة بي وبوفد بلدي في هذا الحوار المفتوح حول الصومال. وقد كانت الكلمات اللطيفة جدا والأفكار المتعلقة بأفضل الطرق للمساعدة على إحلال سلام دائم في الصومال مشجعة جدا. ونعرف الآن أن كل عضو في المجلس صديق للصومال، ولذلك، إذا أعاد جميع أعضائه تشكيل مجموعة صداقة للصومال فإن هذا، على ما أعتقد، سيلقى أحر ترحيب.

أود أن أتناول ثلاث أو أربع نقاط نادرا ما كانت محورا للمناقشة. أولها، مسألة بعثة بناء السلام بعد الصراع. نحن نعلم أن الصومال يعاني مما يسمى بظاهرة الصومال. وتعود هذه الظاهرة إلى عام ١٩٩٣. فالذين ارتكبوا هذه الأحداث هم نفس الأشخاص الذين لا يزالون أمراء حرب، وهم الذين خارج عملية عرته. وهم نفس الأشخاص الذين نحثهم على المشاركة في الحوار. ونحن نفضل كثيرا، ولكن نود جدا أن يعرف المجلس أن ما حدث في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ لم يكن من فعل الشعب الصومالي. إنه لم يكن من فعل الحكومة الوطنية الانتقالية أو أي فرد مرتبط بها. لقد كان من فعل أمراء الحرب. إنهم هم الذين لا يزالون يعطلون إحلال السلام في الصومال. وأستنتج مما سمعته اليوم أن الناس يحبون أن يسمعوا آراءهم. ولو كانت لديهم أية آراء تتعلق بالسلام والمصالحة في هذا البلد، لتقدموا بها في وقت ما في العقد الماضي أو قبله.

إننا ندور في حلقة مفرغة، لأنه إذا سلمنا أن ترتيبات الأمن في الصومال ومقديشيو غير كافية وغير مناسبة لإرسال موظفي الأمم المتحدة، فإن فرصة تعزيز السلم والأمن والاستقرار في الصومال لن تتحقق، لأن المانحين سيبقون بعيدين. ولن تكون هناك أية مساعدة مفيدة للإعمار والتنمية، ولذلك، فإننا ندور في هذه الحلقة المفرغة.

أود أن أقول للذين يشعرون بشيء من القلق حيال سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة – ونحن نتفق معهم ١٠٠ في المائة – إنه يتعين علينا أن نوازن بين سلامة وأمن عدد قليل من موظفي الأمم المتحدة ومصير بلد بأكمله. واسمحوا لي أن أضيف أنه ينبغي ألا يُحكم على الصومال بمعايير تختلف عن معايير الحكم على بلدان أخرى حُكم أو يجري الحكم عليها.

إن الصومال، على الرغم من ظاهرة الصومال، عضو في الأمم المتحدة. وهو عضو في جميع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، وكل ما نطلبه هو أن نعامل نفس معاملة البلدان الأخرى التي تعاني من مشاكل ما بعد الصراع هذه. فالأمم المتحدة لم تحجم و لم تمتنع عن إرسال بعثات لبناء السلام أو بعثات لحفظ السلام إلى سيراليون وليبريا وتيمور الشرقية وكوسوفو والبوسنة – فلماذا إذاً يجري استفراد الصومال بتطبيق معايير صارمة جدا وشاملة للسلامة والأمن الكاملين؟ هذا غامض بالنسبة لنا.

لقد اقترح عدد لا بأس به من أعضاء المجلس، كحل لتجاوز هذا المأزق، إرسال بعثة لتقصي الحقائق إلى مقديشيو والصومال. وهذه مسألة هامة ليس بالنسبة لنا، الشعب الصومالي فحسب، بل هامة أيضا بالنسبة للسلم والأمن الإقليميين والدوليين. وكما قال سفير فرنسا، إن المسألة ليست إرسال بعثة واحدة في مرحلة ما؛ فهناك حاجة إلى تكرار تقييم الحالة الأمنية. وعندها فحسب يكون المجلس مُطلع على نحو كاف.

وأود أن أعلق بإيجاز على مسألة المصالحة الوطنية في الصومال. فقد كانت عملية عرته للسلام من أفكار الرئيس إسماعيل عمر غويله. وهي نجحت لسبب واحد: لأنها كانت تختلف عن ١٢ عملية أخرى سبقتها. وكانت العمليات الإثنتا عشرة الأخرى مصممة لأمراء الحرب، للأشخاص الذين نصبوا أنفسهم وهم في الحقيقة غير مخولين صلاحية التكلم باسم الشعب الصومالي أو قبائله أو أفخاذ قبائله.

لقد نجحت عملية عرته لأنها كانت عملية صومالية. وكانت مركزة على مناقشات المجتمع المدني الصومالي. ولا بديل عن ذلك.

وأود أن أكون واضحا للغاية في هذه النقطة: لم تعد هناك لعبة أخرى في المدينة. وإذا كانت لدى أي أحد أفكار أخرى فإننا نود الاستماع إليها. ولن يفيد القول "إننا سنعتمد سياسة منفتحة. ويحق لكل صومالي أن يدلي برأيه". هذا كله حسن ولا بأس به، لكن الصومال مر بسنوات عشر طوال والمجتمع الدولي يسعى لاهثا إلى فرض حل علينا. وهذا لن يجدي. ولا بديل. فأنا أقترح أن يقبل أعضاء هذا المجلس الحقائق الواقعة: لا يستطيع داعية حرب أو مجموعة من دعاة الحرب أن يحلوا السلام والاستقرار في الصومال. ولا يستطيع اثنان من كبار القبائل أو أناس ذوو أحلام خيالية أن يحلوا السلام والمصالحة في الصومال. لقد قال الشعب الصومالي كلمته. وقد اجتمعوا في عرته – وقضوا هنالك ستة أشهر. فهذه هي اللعبة الوحيدة في المدينة.

وإذا كان هناك من يظن أنه يستطيع فرض حل على الصومال فالأحرى به أن يعيد التفكير لأن تلك ستكون ممارسة عقيمة. وإذا كان هناك من يظن، لأن له حدودا طويلة مع الصومال أو تاريخا طويلا من المتاعب مع الصومال أو مصالح وطنية حيوية في الصومال، فحقه مكفول في أن يكون طرفا في قصة الصومال وله دور في تحديد نتائجها وبوسعه أن يبحث عن دور في مكان آخر فهذا لن يجدي في الصومال.

نحن نرحب بأصدقاء الصومال. ونرحب بمساعدة المجتمع الدولي لأننا عجزنا عن مواكبة هذه المهمة التاريخية. لقد أحدثنا في أنفسنا جروحا عميقة. وفقدنا جيلين تقريبا، وما من ضمان بأن ننقذ جيلا أو جيلين قادمين. نحن نرحب بأصدقاء الصومال. ونرحب بأي اقتراحات إيجابية وبناءة لمساعدتنا. وأنتم، سيادة الرئيس، أتحتم لنا هذه الفرصة لنتقاسم أفكارنا وشواغلنا ومخاوفنا. ونرى أن هذا المجلس ينبغي أن يعامل بمزيد من الاحترام من حيث أن تقدم له وقائع مفترضة صادرة عمن يسمون خبراء.

ومن الأمثلة الصارخة على الاتهام بالظن أن ممثل عضو في الأمم المتحدة، هو جارتنا، إثيوبيا، قال إننا نعلم أن القاعدة كانت تعمل في الصومال، وفوق هذا، أنه كانت هناك عناصر في الحكومة الوطنية الانتقالية من المتطرفين – أي أنها كانت وثيقة الصلة بالقاعدة. وهذه ادعاءات جد خطيرة. فهل لدى إثيوبيا قرائن؟ لقد استمعنا إلى كل هذا التعريض. واستمعنا إلى التأكيدات التي تخدم المصلحة الذاتية. وما نريده هو أن نسمع الحقائق. ولن نخجل من تحمل مسؤولياتنا أمام شعبنا والمجتمع الدولي. لقد سمعنا عن سفن ترسل من أفغانستان غير الساحلية إلى الموانئ الصومالية تحمل الأسلحة وقيادات القاعدة. تلك تأكيدات مجافية للعقل. وهي لا تساعد قضيتنا.

ولا أريد الدخول في تلطيخ السمعة في هذا المجلس؛ فلست أرى ذلك ملائما. غير أنني لا أكون مسؤولا إن لم أرد على الاتهامات بأن الحكومة الوطنية الانتقالية تعايش القاعدة والأصوليين. ونحن على استعداد لعمل كل ما يمكن عمله للاضطلاع بمسؤوليتنا وفقا للقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). نريد أن نؤديها، لا أن نساعد آخرين، ولكننا في الدفاع عن أنفسنا – لا نؤدي معروفا لأي أحد. وإذا كان علينا أن نؤديها بأيد خالية فسنفعل ذلك. ولكننا نود أن يكون المجتمع الدولي على علم بكل شيء. والذين يتظاهرون بالمعرفة – مدعو العلم – لا يقدمون مخرجا من هذه الورطة، هذه المحنة العالمية. ولن يستفيد أحد من توجيه أصابع الاتهام إلى دول أطراف من أجل أغراض ذاتية. ولن يستفيد هذا المجلس من ذلك.

ونحن نرحب أيما ترحيب بالنداء من أجل المساعدة الإنسانية للصوماليين المعذبين. وأفضل مساعدة خارجية للصوماليين هي هطول الأمطار، ولكن ذلك لم يحدث على مدى موسمين أو ثلاثة. ونحن لا نبالغ؛ فالحالة جد عصيبة. ويقترن ذلك أن الأغلبية العظمى من الشعب الصومالي رعاة ويعتمدون على الماشية، ونحن لا نستطيع تصدير الماشية خوفا من حمى الوادي. وتزامن الجفاف مع عدم القدرة على تصدير الماشية أضر كثيرا بموارد الرزق كلها لنسبة كبيرة من الشعب الصومالي.

وأود أن أذكر شيئا قليلا عن المساعدة الاقتصادية والإنسانية، وماذا قدم منها للصومال. فوفقا لتقرير الجمعية العامة عن المساعدة الإنسانية يفترض أن الصومال تلقت نحو ١٠٠ مليون دولار خلال الاثني عشر شهرا الماضية. ويفترض أن ٥٠ مليون دولار منها قدمتها وكالات الأمم المتحدة. والأمن هو أهم قضية للبلد وللشعب الصومالي، وقيل لنا إن أقل من مليون دولار قدم للأمن - لتدريب الشرطة وللرواتب بل ولغذاء قوات الشرطة والأمن. ونحن نرى ذلك محيرا إلى حد ما، لأنه لو كان الأمن هو الأساس في إحلال السلام والاستقرار في الصومال، وإذا كان المجتمع الدولي قد قدم ١٠٠ مليون دولار فإننا نعتقد أن ينفق على الأمن - قوة الشرطة، أو جمع المعلومات مثلا، لمكافحة الإرهاب الدولي - جزء كبير منه على الأقل. هذا هو ما حدث في الشهور الاثني عشر الماضية.

وبكل أمانة، فإننا لم نكن نتوقع الكثير من ذلك المصدر. كنا نضغط من أجل ذلك، وفي كل مناقشاتنا مع المانحين ومع الأمم المتحدة نقول دائما إن أفضل طريقة لمساعدتنا هي مساعدتنا على إنشاء قوات الشرطة والأمن. ولكننا لم نتلق إلا القليل، على نحو ما ورد في التقرير الذي أشرت إليه قبل قليل.

فكيف نضطلع بمسؤوليتنا وفقا للقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)؟ لقد أجريت بعض المناقشات مع سفراء المملكة المتحدة وفرنسا وروسيا. فنحن نريد مناقشات ثنائية. فإذا كان بوسع الاتحاد الأوروبي أو البلدان التي تتعامل ثنائيا، أو الأمم المتحدة أن يساعدونا في هذا، فهنا تكمن أولويتنا الأولى.

وأولويتنا الثانية في مجال المصالحة الوطنية. نعم، إن الذين نتعامل معهم تجار حرب. نحن نتعامل مع أفراد ليست لديهم فكرة عما ينبغي عمله من أجل الصومال وليس لديهم رؤية للصومال. ورغم ذلك، نود أن نجلس معهم، إلا أنه ليس هناك من يستطيع أن يفرض علينا حلا.

وبالنسبة لما تلقيناه في شكل مساعدة من جار، لا توجد، رغم المزاعم، أية أسلحة تأتي سواء بحرا أو جوا؛ والأسلحة الوحيدة التي تأتي إلى الصومال تأتي بالشاحنات، وتأتي من مصدر واحد. ومما يؤسف له أنها ليست أسلحة صغيرة فحسب. ويؤلمني أن أقول الآتي: إن الألغام الأرضية توضع في المناطق الحضرية. فإذا كانت هذه الهوية وهذا التوقيع من صديق فقد يكون ذلك تناقض في الألفاظ. وإذا كان هذا ما يفعله الأصدقاء. فإنه مؤلم. فهذه الأسلحة تقتل قتلا عشوائيا، ومعظم ضحاياها من المدنيين.

وأود أن أختتم بياني بأن أشكركم جزيل الشكر، يا سيادة الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لنا. فقد مكّنتنا من أن نعرف من يكّن نوايا حسنة للصومال، ومن هم أصدقاء الصومال ومن هم ليسوا أصدقاء الصومال.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر رئيس وزراء الصومال على بيانه الختامي.

وكما قلت في بداية هذه الجلسة، كان من أولويات رئاسة أيرلندا للمجلس التأكد من عقد مناقشة مفتوحة عن الصومال طال أمد انتظارها. وأعتقد أننا أجرينا اليوم تبادلا

مفيدا وشاملا للآراء. وفي الأيام القادمة سيعمل أعضاء مجلس الأمن على إعداد مشروع بيان رئاسي يعتمد على المناقشة الكاملة التي أجريناها الآن. وأرجو أن نكون في موقف يمكننا من إكمال البيان الرئاسي في مطلع الأسبوع القادم، وأن يبرهن البيان على التزام مجلس الأمن بدعم الصومال والشعب الصومالي.

لا يوجد متكلمون آخرون على قائمتي. وبهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/١٧.
